الأمم المتحدة

E/CN.3/2010/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 December 2009
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الحادية والأربعون

٢٣-٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الإحصاءات الزراعية

فريق واي المعني بالإحصاءات المتعلقة بالتنمية الريفية ودخل الأسر المعيشية في مجال الزراعة

مذكرة من الأمين العام

بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها الأربعين**، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير فريق واي المعني بالإحصاءات المتعلقة بالتنمية الريفية ودخل الأسر المعيشية في مجال الزراعة، وهو تقرير مقدم إلى اللجنة للعلم. ويطلب من اللجنة أن تحيط علما بالتقرير.

* E/CN.3/2010/I.

** انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٩، الملحق رقم ٤ (E/2009/24)، الفصل الأول - ألف.

040110 281209 09-63994 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

تقرير فريق واي المعني بالإحصاءات المتعلقة بالتنمية الريفية ودخل الأسر المعيشية في مجال الزراعة

١ - أنشأت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، في دورتها الثامنة والثلاثين، المعقودة في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، فريق واي المعني بالإحصاءات المتعلقة بالتنمية الريفية ودخل الأسر المعيشية في مجال الزراعة، وذلك عقب انتهاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالمؤشرات الزراعية والريفية من إعداد الدليل المعنون *Rural Households' Livelihood and Well-being: Statistics on Rural Development and Agriculture Household Income* (سبل معيشة الأسر المعيشية الريفية ورفاهها: إحصاءات عن التنمية الريفية ودخل الأسر المعيشية في مجال الزراعة)[(١)]. وظل الفريق يعمل خلال العامين الماضيين على استكمال الدليل بتوسيع نطاقه ليشمل بلداناً أخرى غير بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تشكل حاليا محط اهتمامه بالدرجة الأولى، وتقديم آراء متعددة بشأن الطابع المتغير للنشاط الزراعي ونوع البيانات اللازمة لفهم هذه الاتجاهات ورصدها.

٢ - وعقد فريق واي اجتماعه السنوي الثاني في روما، في ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، لجمع المواد والمقترحات اللازمة لاستكمال الدليل. وحُدّدت النتائج المتوقعة لهذا الاجتماع فيما يلي: إلقاء الضوء على المسائل الناشئة في مجال الإحصاءات الريفية في بلدان بلغت مستويات مختلفة من التنمية، وتبادل الممارسات الجيدة وتحديد طرق الاستخدام الممكنة لأدوات جديدة في مجال الإحصاءات الريفية في بلدان تمر بمراحل إنمائية مختلفة، والاتفاق على خطة عمل لاستكمال الدليل ووضع جدول أولي لمحتوياته وتحديد مجموعة من المساهمات فيه. وشهد الاجتماع حضورا كبيرا، إذ حضره أكثر من ٦٠ مشاركا قدموا من منظمات دولية ومكاتب أو إدارات إحصائية وطنية وجامعات. وبلغ مجموع البلدان والمنظمات الممثلة في هذا الاجتماع ١٤ بلدا و ٢٧ منظمة (العديد منها من بلدان نامية).

٣ - وقُسّم اجتماع روما إلى ثلاث جلسات، هي كالتالي: الجلسة ١، النموذج الريفي المتغير: المسائل الناشئة والبيانات المطلوبة؛ والجلسة ٢، الابتكار والأدوات والنتائج الجديدة في مجال الإحصاءات الريفية؛ والجلسة ٣، بعض القضايا في مجال الإحصاءات المتعلقة بالتنمية الريفية ودخل الأسر المعيشية في بلدان بلغت مستويات مختلفة من التنمية. وترد في المرفق موجزات للورقات المقدمة. ويتضمن الموقع الشبكي لمنظمة الأغذية والزراعة تفاصيل جدول

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.II.E.14.

أعمال الاجتماع وجميع الوثائق: http://www.fao.org/fileadmin/templates/ess/pages/rural/wye_city_group/2009/index.htm

٤ - وخلال الجلسة الأخيرة للاجتماع، تم التوصل إلى توافق آراء لربط عملية الاستكمال بشكل وثيق بالاستراتيجية العالمية المتعلقة بالإحصاءات الزراعية والريفية التي يجري إعدادها برعاية اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وستشمل هذه الاستراتيجية وضع دليل منقح وملحق يركزان بصفة خاصة على بلدان غير أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلغت مستويات مختلفة من التنمية. واتُّفق أيضا على أن يقدم المشروع الأول للدليل المنقح والملحق ويُناقش في الاجتماع المقبل لفريق واي المقرر عقده في أيار/مايو ٢٠١٠ في واشنطن العاصمة.

٥ - وأنشئت لجنة توجيهية مؤلفة من ١٦ عضوا لتوجيه عملية إعداد الدليل المستكمل، وتضم هذه اللجنة ممثلين عن منظمي الاجتماع الثاني لفريق واي وخبراء أكاديميين من بلدان نامية (أوغندا والبرازيل والصين والهند) ومن أوروبا الشرقية. وإضافة إلى ذلك، أُنشئت هيئة تحرير مكونة من منظمة الأغذية والزراعة ودائرة البحوث الاقتصادية والبنك الدولي ومحررَين، أحدهما للدليل المنقح والثاني للملحق. وسيساند المحررين مساعدان للبحوث تستقدمهما منظمة الأغذية والزراعة التي تتحمل تكاليفهما.

٦ - وقد حُدّدت فصول الدليل المنقح والملحق التي سيجري استكمالها أو تنقيحها أو إعادة صياغتها. وسيركز الملحق، بصفة خاصة، على مسائل السياسات المتعلقة بالفقر والمجاعة في المناطق الريفية، وطرائق تصنيف البلدان، وتقييم مصادر البيانات، وتحليل دراسات الحالات الإفرادية والممارسات الجيدة، وغير ذلك من المواضيع. وسيناقش مزيد من التنقيحات في الاجتماع المقبل لفريق واي المقرر عقده في أيار/مايو ٢٠١٠.

٧ - وعرض البنك الدولي أن يتحمل تكاليف الدليل المنقح وملحقه معا وأن يدفع أتعاب المحررين، طالبا توفير أموال إضافية من الصندوق الاستئماني للاستراتيجية العالمية. وسوف يُنشر الدليل المنقح والملحق، في البداية، في شكل إلكتروني فقط، وذلك على الموقع الشبكي لمنظمة الأغذية والزراعة.

٨ - ووافقت اللجنة التنفيذية أيضا على خطة عمل مفصلة لإعداد الدليل المنقح والملحق، وذلك وفق الجدول الزمني التالي:

- قيام دائرة البحوث الاقتصادية/منظمة الأغذية والزراعة بحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٩ بتقديم مشروع مقترح يربط عمل فريق واي بالاستراتيجية العالمية المتعلقة بالإحصاءات الزراعية والريفية

- طلب تأكيد خطي لالتزامات طوعية بإعداد أجزاء/فصول من الدليل المنقح والملحق بحلول نهاية صيف ٢٠٠٩
- تقديم المساهمات إلى المحررين بحلول شباط/فبراير ٢٠١٠
- استعراض فصول الدليل المنقح والملحق في اجتماع فريق واي في واشنطن العاصمة في أيار/مايو ٢٠١٠
- تقديم النسخة المستكملة النهائية إلى المؤتمر الدولي الخامس للإحصاءات الزراعية المقرر عقده في كامبالا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٩ - واعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أُحرز بعض التقدم في المجالات التالية:

- تم وضع وتعميم المخططين العامين للدليل المنقح والملحق.
- وجهت دعوة إلى المؤلفين المحتملين للالتزام رسميا بإعداد فصل أو جزء من الدليل المستكمل.
- قامت منظمة الأغذية والزراعة باختيار واستقدام مساعدي بحوث لدعم المحرَرين.
- أُعد مشروع مقترح لطلب أموال إضافية من الصندوق الاستئماني للاستراتيجية العالمية التابع للبنك الدولي.

١٠ - ومن المقرر أن يُعقد الاجتماع المقبل لفريق واي في أيار/مايو ٢٠١٠ في واشنطن العاصمة، حيث ستنظمه وتستضيفه وزارة الزراعة في الولايات المتحدة/دائرة البحوث الاقتصادية والبنك الدولي.

المرفق

موجز وقائع جلسات الاجتماع الثاني لفريق واي المعني بالإحصاءات المتعلقة بالتنمية الريفية ودخل الأسر المعيشية في مجال الزراعة، المعقود في روما يومي ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

الجلسة العامة ١: النموذج الريفي المتغير: المسائل الناشئة والبيانات المطلوبة

لمحة عامة

١ - ناقشت هذه الجلسة تعاظم تعقيد العلاقة بين المشاريع الزراعية والرفاه سواء في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو غيرها من البلدان. وقد استندت جميع الورقات المقدمة إلى حد كبير إلى مقارنات بين التجارب الدولية في معالجة المسائل المتصلة بحدوث تغيرات في هيكل الحوكمة؛ وتغّير طابع النشاط الزراعي التقليدي؛ وتغّير توزيع العمالة على الأنشطة الزراعية بمفهومها التقليدي والأنشطة ''غير الزراعية''. ومن المواضيع المشتركة، الحاجة إلى إعادة النظر في أنواع البيانات المطلوبة لفهم هذه الاتجاهات ورصدها، وذلك سواء لأغراض البحث أو لتنفيذ السياسات.

الورقات والعروض

تحديد مفهوم المناطق الريفية لرصد السياسات المتعلقة بالدخل: دراسة الحالة المتعلقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، ورقة أعدها جيانكارلو لوتيرو وآخرون

٢ - يدرس المؤلفون العوامل المحددة للاختلافات الكبيرة بين المناطق الريفية والحضرية في مستويات الدخل في مختلف بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. ومن الخصائص المثيرة للاهتمام في هذا الاختلاف المكاني أنه يحدث في مناطق متشابهة جغرافيا وكثيراً ما تكون متشابهة ثقافيا أيضا. وتوجد دوما اختلافات بين المناطق الريفية والحضرية في مختلف البلدان، وهو ما يبين قيمة هذه التقسيمات الإقليمية في التصنيفات الاقتصادية وفي رسم السياسات.

٣ - ولاحظ المؤلفون والحضور، على حد سواء، أن هناك حاجة إلى عدد من البيانات الأساسية التي من شأنها أن تسعف على تفسير المقارنات الدولية للرفاه على وجه أكمل. وحدد المؤلفون عددا من الاختلافات الكبيرة في طريقة جمع البيانات، وهو ما قد يؤثر إلى حد كبير على نتائج تحليلها. وناقش بعض الحاضرين مدى صلة الفوارق في الدخل بكثافة النشاط الزراعي، وهو مقياس ليس من السهل إيجاده في البيانات المتاحة.

الملكية والحوكمة وقياس الدخل في المزارع والأسر المعيشية الزراعية: أدلة مستمدة من الدراسات الاستقصائية الوطنية، ورقة أعدها جيمس جونسون وآخرون

٤ - يركز الرأي التقليدي المتعلق باتخاذ القرارات في المجال الزراعي على الدور المحوري للمالك الواحد للمزرعة والأسرة المعيشية المرتبطة به. بيد أن ثمة فهماً معاصرا يقرّ بوجود رأي أكثر تعقيدا إلى حد بعيد، يشترك فيه المالكون المتعددون والأسر المعيشية وغيرهم من أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات وتقاسم الإيرادات الزراعية بطرق لم يرد ذكرها بوضوح في العديد من الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالزراعة. ويتناول المؤلفون هذا الهيكل المتغير للحوكمة في مجال الزراعة في كل من الولايات المتحدة وكندا وهولندا وإيطاليا، وذلك بالاستناد إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية التي أُجريت في كل بلد من هذه البلدان. ويوردون ما يثبت أن الوحدة المتمثلة في اتخاذ المالك الواحد للقرارات ما زالت شائعة من حيث حصة المزارع المملوكة، لكنها لا تسهم إلا بحصة صغيرة في الإنتاج.

التنويع وتعددية الوظائف في إيطاليا وهولندا: تحليل مقارن، ورقة أعدها كريستينا سالفيوني وآخرون

٥ - ما فتئ المنتجون، في مواجهة أزمة نموذج الإنتاجية الزراعية، يزيدون من تنويع أنشطتهم الاقتصادية، بما فيها تلك التي لها صلة وثيقة بالزراعة، وتلك التي تقتصر صلتها بها على استخدام مورد مشترك، وتلك المتصلة بأنشطة خارج المزرعة. ولفهم الطريقة التي يحافظ بها المنتجون المعاصرون على دخلهم ويظلون يشكلون جزءا من نسيج التنمية الريفية، يستند المؤلفون إلى تصنيف الأنشطة على النحو الذي اقترحه فان دير بلويغ ورويب، ويستخدمون البيانات الصادرة عن شبكة بيانات المحاسبة الزراعية الهولندية والإيطالية لدراسة ومقارنة انتشار استراتيجيات تزداد اتساعاً وعمقاً وتشمل أنشطة متعددة في كلا البلدين. وتظهر النتائج أن المزارعين في كل من هولندا وإيطاليا يعتمدون إلى حد كبير على الاستراتيجيات موضوع الدرس، لكنها تظهر أن تشكيلة الاستراتيجيات المستخدمة ووتيرة استخدامها تختلفان، ويرجع ذلك جزئيا إلى طبيعة المعلومات المتاحة. وتمحوَرَ جزء كبير من المناقشة حول خصائص الاستراتيجيات، مثل ما إذا كان تعدد الأنشطة يمثل بالفعل توسعا لنطاق النشاط من الزراعة إلى أنشطة أخرى خارج المزرعة، في حين أن ذلك كثيرا (أو ربما كثيراً جداً) ما يتم في الاتجاه المعاكس.

مصادر البيانات وسبل تحسين الجودة في الإحصاءات المتعلقة بدخل الأسر المعيشية في مجال الزراعة في ٢٧ بلدا من بلدان الاتحاد الأوروبي، ورقة أعدها بيركلي هيل

٦ - أُعيد النظر جذريا، خلال السنوات الأخيرة، في النموذجين اللذين كانا معتمدين من قبل في جمع البيانات الزراعية وتحليلها، وهما الدور المحوري للزراعة في النشاط الاقتصادي في الأرياف، وشيوع وحدات المزارع التي ترجع ملكيتها إلى مالك واحد. ويتتبع المؤلف الجهود التي بذلتها البلدان الأوروبية لإعادة النظر في طريقة إجراء الدراسات الاستقصائية على ضوء الواقع المتغير والتحديات التي حالت دون تنفيذ بعض المبادرات الأساسية على أكمل وجه. ومن العوامل الحاسمة في هذا الصدد انضمام دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي، علما بأن العديد من هذه البلدان بها هياكل ملكية ومؤسسات وأنشطة عمل في المجال الزراعي مختلفة كثيراً.

المناقشة

٧ - من المواضيع المشتركة للعروض المقدمة عدم قدرة البيانات الحالية، إلى حد كبير، على إظهار الاتجاهات الناشئة في الإدارة الزراعية ورفاه الأسر المعيشية كما حُددت في الجلسة. ففي ورقة لوتيرو، على سبيل المثال، ذهب عدد من المشاركين إلى أن الثروة من شأنها أن تشكل مقياسا أقوى من الدخل للرفاه على المدى البعيد، مع إقرارهم بأن جمع البيانات المتعلقة بمقاييس الثروة غالبا ما يتم بطريقة غير ملائمة. وحتى إذا كان المقياس سليما، فإن الاختلافات في طريقة جمع البيانات لوضع مؤشرات قد تحول دون إعطاء صورة كاملة ودقيقة عن الاختلافات الدولية في العمليات الاقتصادية. إلا أنه كان هناك اتفاق عام على أن مقياسا دون المستوى الأمثل خير من لا شيء على الإطلاق.

٨ - وجرت أيضا مناقشة عامة بشأن التحدي المتمثل في جمع البيانات التي يمكن أن تُستخدم لتحقيق نتائج حساسة من الناحية السياسية. فالإحصائيون يلبون احتياجات واضعي السياسات، الذين يُرجح أن يكونوا أكثر حساسية لأوجه التضارب التي تسفر عنها التحليلات أحيانا؛ غير أنه يتعين على واضعي السياسات أيضا القيام بتصميم وتنفيذ برامج وسياسات تعكس الواقع الناشئ.

الجلسة الموازية ١(أ): آراء مختلفة بشأن التنويع والدخل غير الزراعي

لمحة عامة

٩ - تمثل الهدف الرئيسي لهذه الجلسة في مناقشة مختلف النتائج المتصلة بالدخل غير الزراعي وبتنويع أسباب المعيشة في الأرياف. وأبرزت الورقات المقدمة مختلف الخصائص

والأسباب التي تفسر أنماط الدخل في الأرياف، ولا سيما في الهند، حيث تظهر البيانات عدم تحسن نسبة مشاركة المرأة في الأنشطة غير الزراعية في الأرياف، وفي كندا، حيث تشكل زيادة نسبة مشاركة اليد العاملة النسوية في الأنشطة غير الزراعية السبب الرئيسي في تراجع إيرادات الأسر المعيشية من الزراعة. وناقشت الجلسة أيضا بعض المسائل المتعلقة بالبيانات والإطار المنهجي لتحسين طريقة قياس الدخل في الأرياف. وأثارت إحدى الورقات أيضا أهمية اعتماد تحليل إحصائي سليم ومؤشرات إحصائية سليمة في عملية اتخاذ القرار.

الورقات والعروض

تنويع أسباب المعيشة في الأرياف والمسائل المتعلقة بقياس درجة التنويع: حالة الهند، ورقة أعدها راجيف ميهتا

١٠ - يفترض إطار فريق واي أن اقتصار الدخل على الأنشطة الزراعية هو ما يفسر وجود الفقر المدقع. وتناقش الورقة مظاهر تنويع أسباب المعيشة في الأرياف، مع دمج الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية مع الأنشطة الزراعية في إطار نموذج التنمية الهادف إلى تحسين أسباب المعيشة والرفاه للأسر المعيشية الريفية. وألقي الضوء على القيود المرتبطة بالخصوصية الهيكلية للأرياف من حيث الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج، وكذلك الخيارات المتاحة في مجال السياسات للتغلب على هذه القيود، ومنها على سبيل المثال تعزيز التمكين وكفالة الأمن لتعزيز فرص تنويع أسباب المعيشة. وتقدم الورقة وصفا مطولا للبيانات المتاحة بشأن الأبعاد المتعددة لأوجه التنويع الاقتصادي في الأرياف والمسائل المتعلقة بالقياس في الهند.

الأسر المعيشية المرتبطة بالحيازات الزراعية: أبعاد اجتماعية واقتصادية مختارة، ورقة أعدها راي بولمان، مكتب الإحصاءات الكندي

١١ - استخدم مكتب الإحصاءات الكندي قاعدة بيانات الربط بين الزراعة والسكان التي تشمل الفترة من عام ١٩٧١ إلى عام ٢٠٠٦ لتقييم ودراسة دور هذين العاملين في الزيادة الملحوظة في الدخل الذي تحققه الأسر المرتبطة بالمزارع المشمولة بالتعداد من الأنشطة التي تجري خارج المزرعة. وتناولت الدراسة الأسباب التي يمكن أن تفسر الحصة المتزايدة للعمل الذي يقوم به المالك وأفراد أسرته خارج المزرعة، كما ورد في تقارير تعداد المزارع. ويُعزى جزء من هذه الزيادة إلى الاستقطاب الذي تشهده هياكل الحيازات الزراعية، حيث يزداد عدد الحيازات الكبيرة ويزداد عدد الحيازات الصغيرة. وكان من الأهداف الثانوية تفسير عملية الربط بين الزراعة والسكان وتعداد وبيان أوجه إسهام قاعدة البيانات المذكورة في تحليل السياسات المتعلقة بالزراعة والأرياف.

قياس الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الريفية – نهج قائم على السياسات، ورقة أعدتها بيبا جيبسون

١٢ – قامت وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية في المملكة المتحدة بوضع عدد معين من المؤشرات لقياس هدف السياسات المتمثل في إيجاد ''مجتمعات ريفية مستدامة اجتماعيا واقتصاديا''. وتناقش الورقة المؤشرات التي اختيرت لتقييم هذا الهدف، حيث قُسمت إلى عنصرين رئيسيين، أولهما يعنى بمجالات السياسات العامة، بما في ذلك التعليم والصحة، والفقر والسكن المعقول التكلفة، وثانيهما يركز على الإنتاجية، ويستند إلى مجموعة من المؤشرات، منها الإيرادات وفرص العمل، والاستثمار والمشاريع.

الجلسة الموازية ١ ب: وضع منهجيات محسنة في مجال الاستقصاء الريفي والزراعي

لمحة عامة

١٣ – ناقشت هذه الجلسة الموازية مسألتين تتعلقان بجمع وتأويل الإحصاءات عن تنمية الأرياف ودخل الأسرة المعيشية. وتضمنت الورقة الأولى معلومات عن المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وهي مجموعة من المعايير التي تنص على منهجيات لقياس الدخل على صعيد قطاع الأعمال. وتضمنت الورقة الثانية معلومات عن التجارب المكتسبة في الصين لإقامة نظام متكامل للإحصاءات الزراعية والريفية. ولم تكن هناك صلة مباشرة بين الورقتين، لكنهما قدمتا مادة قيمة للغاية لاستكمال الدليل.

الورقات والعروض

التجارب المتعلقة باستخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي من أجل حساب الدخل الزراعي، ورقة مقدمة من كوين بون

١٤ – توضع المعايير الدولية للإبلاغ المالي في مهنة المحاسبة لقياس الدخل والأصول في الشركات قياسا صحيحا. وقد اعتمد هذه المعايير أزيد من ١٠٠ بلد، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والعديد من البلدان النامية. وهناك عملية تقارب مع المعايير المحاسبية للولايات المتحدة. ويتناول المعيار الدولي للمحاسبة رقم ٤١ بعض المسائل الزراعية المحددة من قبيل تقييم الأصول البيولوجية. وقد فتح ذلك المعيار آفاقا جديدة عدة في مجال المعايير المحاسبية، مثل مفهوم ''القيمة العادلة'' فيما يتصل بالأصول البيولوجية.

١٥ – وتستعرض هذه الورقة عملية إدخال المعايير الدولية للإبلاغ المالي في شبكة بيانات المحاسبة الزراعية الهولندية (Dutch FADN) الجارية منذ عام ٢٠٠١. وهي تبين جدوى

استخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي، غير أن مسألتين أصبحتا موضوع نقاش في الآونة الأخيرة. إحداهما هي إدخال تغييرات على قيمة تربية الماشية في مؤشرات الدخل (على النحو المحدد في إطار مفهوم القيمة العادلة). وهذا يعني أن الدخل يرتفع عندما ترتفع أسعار تربية الماشية. وتتمثل المسألة الأخرى في تخفيض قيمة حصة الحليب: فإلغاء حصة الحليب من شأنه أن يفضي إلى مستويات من الدخل أدنى كثيراً حيث يتعين خفض قيمة الحصص في بيان الدخل.

١٦ - وكشفت المناقشة أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي هي بمثابة أداة مفيدة لتوجيه النقاش بشأن قياس الدخل والثروة، في الإحصاءات أيضا. وقد تشكل تلك المعايير وسيلة مفيدة للغاية لتوحيد حسابات الدخل داخل قطاع الزراعة، بل أيضا فيما بين الزراعة وغيرها من القطاعات. غير أنه تم التسليم بأن قياس الدخل والثروة، في العديد من خطط جمع البيانات، يقوم إما على مفاهيم الدخل المتصل بالضرائب أو أن منهجية تحديد الدخل لم توضح البتة.

الترويج لنظام متكامل للإحصاءات الزراعية والريفية في الصين، ورقة مقدمة من يو شينهوا ويان فانغ

١٧ - الصين بلد زراعي كبير يعيش ٩٣٠ مليون من سكانه (أي ٧٠ في المائة من السكان) في الأرياف. وتشهد الصين تغيرا سريعا، وتكتسي فيها تنمية المناطق الريفية والزراعة أهمية استراتيجية للتنمية المستدامة للبلد. ويشمل النظام الإحصائي للصين مجموعة كاملة من المؤشرات الإحصائية لكي تعكس حالة وتطور الزراعة والمناطق الريفية وسكان الأرياف. وهو يضم ثلاثة عناصر رئيسية: الإحصاءات الزراعية، والإحصاءات الريفية، والإحصاءات المتصلة بالأسر المعيشية في الأرياف. وتصف الورقة العديد من الجهود المبذولة لتحسين نظام الإحصاءات، ولا سيما فيما يتعلق بإدماج الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في الأرياف والحضر، وتحسين الدراسات الاستقصائية للإنتاج الزراعي بالتكنولوجيا الحديثة، وتحسين الحسابات الاقتصادية والبيانات المتصلة بالأسعار، وتحسين التنسيق في النظام والأدوات الجديدة من أجل إدارة النوعية.

١٨ - واتفقت الجلسة على أن الورقات يمكن أن تشكل الأساس لتوسيع الدليل وإعداده. ويمكن إعادة النظر في أحد فروع ورقة المعايير الدولية للإبلاغ المالي في بداية الجزء الثاني من أجل مناقشة قياس الدخل والثروة بمزيد من التفصيل. ومن شأن ورقة الصين أن تشكل قاعدة جيدة لوضع إطار في الجزء الأول بشأن أفضل الممارسات المبتكرة في بلد كبير يشهد تطورا سريعا.

الجلسة العامة ٢: الابتكار والأدوات الجديدة والنتائج فيما يتعلق بالبيانات الريفية

لمحة عامة

١٩ - ناقشت هذه الجلسة التكنولوجيات الجديدة فيما يتعلق بالبيانات الريفية والزراعية. وتقع الورقات في فئتين: النشر والجمع. وقد عُرضت الورقات التي تتناول استخدام التكنولوجيات الجديدة لنشر البيانات في ورقتي جورج وآخرين وباركارولي وآخرين. ونوقشت الورقات التي تبحث استخدام التكنولوجيا الجديدة من أجل جمع البيانات، من قبيل استخدام الاستشعار عن بعد، في ورقة سميث وآخرين، وتكنولوجيا النظام العالمي لتحديد المواقع في ورقة دومبيا وآخرين.

الورقات والعروض

نظام أغرو مابس (Agro-MAPS): إعداد خرائط للإحصاءات على الصعيد دون الوطني، المتصلة باستغلال الأراضي الزراعية على نطاق العالم، ورقة مقدمة من هوبير جورج وآخرين

٢٠ - نظام Agro-MAPS (إعداد خرائط لنظم الإنتاج الزراعي) عبارة عن نظام تفاعلي للمعلومات بشأن استغلال الأراضي موجود على الشبكة، وقد أنشئ النظام خصيصا لدعم العديد من التطبيقات العالمية الرئيسية التي تتطلب بيانات إحصائية دون وطنية بشأن إنتاج المحاصيل الزراعية والمساحة المحصودة والغلات. ويتيح النظام للمستعملين استعلام وتصفح البيانات الإحصائية ذات المرجعية الجغرافية بصورة تفاعلية في شكل خرائط والقيام في وقت لاحق بتنزيل البيانات والخرائط الخاصة ببلد معيّن أو منطقة ذات أهمية. ويمكن أيضا تجهيز البيانات بصورة تفاعلية على الموقع الشبكي لنظام Agro-MAPS بغرض عرض خرائط المحاصيل التي لها أهمية على الصعيدين المحلي والإقليمي. وتشمل التطبيقات المتصلة باستغلال الأراضي والمتصلة بالتنمية في الأرياف طائفة من المسائل التي تكتسب أهمية على المستويين الوطني والعالمي، ومنها الأمن الغذائي والفقر، والإدارة المستدامة للأراضي، وتغير المناخ، فضلا عن صياغة السياسات العامة والتخطيط. وورد في العرض بيان للاستخدام المحتمل لبيانات نظام Agro-MAPS من أجل وضع مؤشرات مختارة لاستغلال الأراضي وفي مجال تحديد مواصفات خرائط نظام استغلال الأراضي (الاستغلال الزراعي) على الصعيدين الوطني والعالمي.

٢١ - وخلال المناقشة، تم التشكيك في قوة البيانات، حيث إن البيانات المستقاة من مصادر أخرى تختلف دقتها عن البيانات الملاحظة بصورة مباشرة. غير أن جميع البيانات المستخدمة في المشروع نشرت بالفعل واستمدت مباشرة من كل بلد على حدة نظرا لأن بيانات قاعدة

البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة لا تجمع على الصعيد دون الوطني. وستستكمل الخرائط على فترات تتراوح بين ستة أشهر وأحد عشر شهرا.

استخدام الاستشعار عن بعد بالاقتران مع أساليب الاستقصاء الإحصائي في إنتاج إحصاءات تتصل بالزراعة واستغلال الأراضي وغيرها من الإحصاءات: التطبيقات الحالية والإمكانات المستقبلية، ورقة مقدمة من جيفري سميث وآخرين

٢٢ - نوقشت فوائد الاستشعار عن بعد في مقابل عمليات الاستقصاء بالعينة، وما إذا كان نظام الاستشعار عن بعد يعمل بالقدر الكافي الذي تنتفي معه الحاجة إلى عمليات استقصاء المتغيرات الأساسية. وأثيرت أيضا تساؤلات عن تكلفة الاستشعار عن بعد، وفيما يزيح الاستشعار عن بعد العبء الإداري عن المزارعين، ستكون ثمة تكاليف فيما يتصل بالبرامجيات. وقد يؤدي عنصر التحقق من البيانات في الميدان في المنهجية إلى تحسين الدقة والتقليل من الحاجة إلى عمليات استقصاء فردية.

تقييم اعتماد أصناف محسنة من الأرُز وأثرها في نظام إنتاج الأرز في الحيازات الزراعية الصغيرة في كوت ديفوار، ورقة مقدمة من سيكو دومبيا

٢٣ - لقد أثيرت مسألة تحسين الغلات باستخدام الري ومبيدات الأعشاب والأسمدة. وفيما يتصل بورقة سميث، نوقشت إمكانية استخدام الاستشعار عن بعد لتحديد الزراعة المختلطة. وأشير إلى أنه في حال كان حجم الحقول معقولا، يمكن استخدام هذا النظام، وإن كان يسهل التعرف على بعض المحاصيل التي تحمل أزهارا أو أوراقا مميِّزة، وربما يصعب التمييز بين مختلف أصناف الأرُز. وأثيرت أيضاً مسألة الفائدة التي يمكن جنيها من إجراء عمليات مسح مقارنة بالنظام العالمي لتحديد المواقع من أجل إشراك المزارعين.

نهج المصدر المفتوح لنشر البيانات الإحصائية على الشبكة، ورقة مقدمة من جيوليو باركارولي وليوناردو تينينيني وآخرين

٢٤ - استُهل النقاش بمناقشة تتصل بمستعملي التكنولوجيا؛ وإضافة إلى المعهد الوطني الإيطالي للإحصاءات، انضمت بلدان مثل كوسوفو والبوسنة إلى هذا النظام. وأجريت أيضا مناقشة بشأن المراقبة المطلوبة على كشف البيانات في هذا النظام، وما إذا كان ينبغي أن يتاح للمستعملين أنفسهم إمكانية الوصول إلى مجموعة البيانات كاملة وتطبيق قواعدهم الخاصة فيما يخص الكشف عنها أو ما إذا كان ينبغي للنظام أن يراقب مسائل الكشف عن البيانات قبل نشرها. وأكد تينينيني أنه في حالة نظام المعهد الوطني الإيطالي للإحصاءات، اعتمدت المنهجية الأخيرة.

الجلسة الموازية ٢ أ: جمع البيانات

الورقات والعروض

البيانات الإحصائية والأهداف: المنهجية الملائمة لجمع البيانات، ورقة مقدمة من ماسيمليانو غالينا

٢٥ - في هذه الورقة، وضع بروتوكول لاختيار أفضل مصدر لإعداد الإحصاءات في الظروف غير المثالية. والفكرة الكامنة وراء ذلك هي أنه في معظم الحالات، لا تتوفر الأموال اللازمة لإجراء دراسة استقصائية كاملة، ومن ثم ينبغي أن تستند الإحصاءات إلى أفضل المصادر (الإدارية) المتاحة. وعُرضت المصادر وفقا لترتيب الأولويات، حيث تراوحت بين المصادر الرسمية المستخدمة من قبل الحكومات والبيانات الجزئية للغاية أو البيانات الإحصائية غير الصحيحة. وأثناء المناقشة، قيل إن المصادر الرسمية للحكومات تفتقر هي الأخرى أحيانا إلى الموثوقية، وبالتالي لا تكون دائما مفضلة. ويتمثل جزء ذو أهمية بالغة من البروتوكول في فريق من الخبراء المحليين مكلف بتقييم المصادر المتاحة. وينبغي أن يكون لدى الفريق إلمام محلي وفهم جيد للزراعة والدخل الزراعي، ويستحسن أن تكون لديه المعلومات الأساسية فيما يتعلق بالمصادر المحتملة.

الطابع المتغير للمزارع الأسرية في الولايات المتحدة وأوروبا: آثار ذلك على جمع البيانات، ورقة مقدمة من ماري أهيرن وآخرين

٢٦ - ناقشت ورقة أهيرن الهياكل المتغيرة للمزارع. فقد كان معظم المزارع فيما مضى عبارة عن مزارع أسرية يُشغلّها شخص واحد يكون هو المالك أيضا. أما الآن فالمزارع هياكل تنظيمية متنوعة، ويُشغلّها أشخاص متعددون قد يملكون جزءا من المزرعة أو لا يملكون شيئا منها، وقد يكون لها مالكون متعددون. وإضافة إلى ذلك، فإن للزراعة التعاقدية أهمية متزايدة. وتترتب على هذه التطورات آثار كبيرة بالنسبة للمؤشرات المستخدمة داخل بلد ما. فلهذه المؤشرات أهمية خاصة لدى مقارنة البلدان، في حين قد توجد، إلى جانب المسائل التي نوقشت، اختلافات كبيرة في هياكل المزارع. ويتجلى هذا من خلال مقارنة البيانات الهولندية والإيطالية والأمريكية المتعلقة بعدد المزارع وحجمها وتعدد أنشطتها. وينصح المؤلفون محرري الدليل بوضع إطار مفاهيمي متكامل للجزأين المتعلقين بالمناطق الريفية والدخل الزراعي يكون قادرا على مراعاة الهياكل المتغيرة للمزارع والأسر المعيشية. وينبغي أن يكون هذا الإطار أساس الأعمال المقبلة فيما يتعلق بالمؤشرات. ووافق المحررون المؤلفين الرأي على أن إطارا متكاملا من شأنه أن يقابل بالترحيب، إلا أن وضعه سيكون صعبا للغاية. وقالوا إنهم كانوا يريدون أصلا وضع دليليين.

الورقات والعروض

الجلسة الموازية ٢ ب: التكنولوجيات من أجل البيانات الريفية

هل يوجد نموذج الزراعة الإيطالية باستخدام الأسمدة الطبيعية ضمن سياق تنمية الأرياف؟ تحليل بيانات الدراسة الاستقصائية لهياكل المزارع، ورقة مقدمة من جيامباولا بليني وسيمونا رامبيرتي

٢٧ - كشف التحليل الذي أجري لبيانات الدراسة الاستقصائية لهياكل المزارع في عام ٢٠٠٥ عن تحقيق مستويات جيدة في الأداء فيما يتصل بالزراعة باستعمال أسمدة طبيعية في المجال البيئي والاجتماعي - الاقتصادي. وفي الواقع، فهذه المزارع لا تكتفي باعتماد ممارسات زراعية أكثر ملاءمة للبيئة - كالممارسات التي يقترحها القانون - بل يبدو أن لها أيضا آثارا إيجابية على البعد الاجتماعي - الاقتصادي، معززة بذلك تنمية الأرياف ككل.

٢٨ - ومن المنظور الإحصائي، تبين أن الدراسة الاستقصائية لهياكل المزارع مصدر مناسب لبيانات المتغيرات البيئية والاجتماعية - الاقتصادية الموحدة، التي ترتبط جميعها بحيازات ملكية واحدة، بحيث تكون مناسبة للتحليل باتخاذ نهج متعدد الأبعاد.

قياس القطع الأرضية المزروعة بالنظام العالمي لتحديد المواقع: إقامة دليل إحصائي، ورقة مقدمة من غابرييل بالميجياني

٢٩ - كان الهدف من إعداد هذه الورقة هو دراسة الأهمية الإحصائية لقياس القطع الأرضية المزروعة بالاستعانة بالنظام العالمي لتحديد المواقع، فيما يتصل بالأسلوب التقليدي الذي يقوم على استخدام البوصلة وجهاز للقياس. وقد خلصت الإجراءات المستخدمة لغرض هذه الدراسة إلى النتيجتين الرئيسيتين التاليتين: الأولى هي نتيجة الاستدلال غير المشروط. فمن جهة المعادلة الإحصائية، وجد أن جهاز Garmin60 (GPS 60) وحده هو الذي يعادل الأسلوب التقليدي من الناحية الإحصائية. ومن جهة تقديرات القطع الأرضية، يميل الأسلوب التقليدي إلى إنتاج تقديرات أكبر للقطع الأرضية إزاء جميع أساليب القياس بالنظام العالمي لتحديد المواقع. وتتمثل النتيجة الثانية في نتيجة الاستدلال المشروط. ومن جهة المعادلة الإحصائية، فإن القيم الاحتمالية (p-values) التجريبية تفضي إلى نفس النتيجة التي تفضي إليها القيم النظرية: فقد وجد أن التقديرات المتصلة بالقطع الأرضية المزروعة التي تستخدم Garmin60 هي الوحيدة التي تعادل من الناحية الإحصائية الأسلوب التقليدي.

٣٠ - ومن جهة تقديرات القطع الأرضية، لا يمكن الوقوف على مدى اتساع القطع الأرضية المزروعة باستخدام النهج المشروط، ومن ثم تظل نتيجة الاستدلال غير المشروط صحيحة.

٣١ - وتخلص هذه الورقة إلى أنه بما أن تكلفة الأساليب القائمة على النظام العالمي لتحديد المواقع تقل إجمالا عن الأسلوب التقليدي القائم على استخدام البوصلة وجهاز للقياس، فإنه يوصى بشدة باستخدام جهاز GPS60 للحد من تكاليف الدراسات الاستقصائية الزراعية.

النهج الجزئي في مقابل النهج الكلي فيما يتعلق بقياسات الدخل الزراعي بالنسبة للأسر المعيشية الريفية في الإحصاءات الرسمية الإيطالية: التطبيق على ألبانيا، ورقة مقدمة من دومنيكو تشياتشي

٣٢ - تركز الورقة على البيانات المتاحة، من المصادر الجزئية والمصادر الكلية، فيما يتعلق بدخل الأسر المعيشية التي تحترف الزراعة في إيطاليا وألبانيا. وبعد إيراد نبذة موجزة عن هذه الإحصاءات في الاتحاد الأوروبي، تم عرض النهج الإيطالي فيما يتعلق بقياس الدخل. وتبين أن نفس النهج يمكن تطبيقه على البلدان التي يكون فيها توافر البيانات الإحصائية محدودا، مثل ألبانيا.

الاستنتاجات المنبثقة عن الورقة

٣٣ - يلزم في المستقبل القريب توسيع نطاق مؤشرات دخل الأسر المعيشية التي تحترف الزراعة في إيطاليا لتشمل النطاق الإقليمي (المستوى الثاني من تصنيف الوحدات الإقليمية للإحصاءات) عن طريق البيانات الجديدة المتاحة. وستتيح هذه الخطوة الإضافية للسياسيين بلوغ المستوى الأمثل للمبادرات الإقليمية التي تستهدف دعم دخل الأسر المعيشية، وذلك أيضا من خلال سياسات التضامن، ومع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات سكان الأرياف.

٣٤ - وينبغي أيضا إيلاء مزيد من الاهتمام للأسر المعيشية من النوع ''باء'' التي تحترف الزراعة، وهي فئة ضعيفة تشهد نموا مطردا. ومن المهم توجيه السياسات على الصعيد الإقليمي، بتوفير معلومات إحصائية بشأن الخدمات المتاحة، والفرص السانحة لالتماس دخل إضافي من داخل النشاط الزراعي ومن خارجه، وبتشجيع أفراد تلك الأسر البالغين سن العمل القانونية على الاندماج في الإقليم ووضع خطوات ملموسة كفيلة بتحقيق دخل متكامل.

٣٥ - وينبغي أن يتيح تطور المسائل المتصلة بتنمية الأرياف في المستقبل واتساع نطاق الملاحظة الميدانية في المناطق الريفية مواصلة إدخال تحسينات على الدراسات الاستقصائية الأساسية، والربط بين تنمية الأرياف وأثر السياسات على الأسر المعيشية التي تحترف الزراعة والمناطق الريفية الموجودة في الإقليم. وسيكون للأولوية التي يوليها كل من المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والدول الأعضاء للإحصاءات المتعلقة بدخل الأسر المعيشية التي تحترف الزراعة أهمية أساسية في المستقبل فيما يتعلق باتخاذ الخيارات والمبادرات الملائمة لدعم مواضيع الدراسة تلك (الأسر المعيشية) التي ينبغي حمايتها وتشجيعها على الاندماج في الإقليم.

٣٦ - ويختلف كثيرا وضع الدول الأعضاء الجديدة في عملية التنسيق، مثل ألبانيا، ويبين تحليل الأسر المعيشية الفقيرة أن أكثر السكان فقرا يوجدون في الأرياف، غير أن الفجوة بينهم وبين سكان المناطق الحضرية تتقلص باطراد. وباختصار، فإن التجربة المذكورة هي مثال على تطبيق المنهجية الإحصائية وفي واقع آخر وإن كانت البيانات المتوافرة محدودة.

الجلسة العامة ٣: بعض المسائل في سياق تنمية الأرياف وإحصاءات دخل الأسر المعيشية للبلدان التي بلغت مستويات مختلفة من التنمية

لمحة عامة

٣٧ - كان الهدف الرئيسي من هذه الجلسة العامة هو مناقشة مسائل تتصل بجمع وتفسير الإحصاءات المتعلقة بتنمية الأرياف ودخل الأسرة المعيشية في بلدان بلغت مستويات مختلفة من التنمية. ويؤثر مستوى تطور بلد ما على طريقة جمع هذه الإحصاءات وتحليلها واستخدامها بطرق رئيسية ثلاث. أولا، يكتسب حجم قطاع الأرياف سواء من حيث عدد السكان المعنيين ومن حيث إسهام الزراعة والأنشطة المتصلة بالزراعة في الاقتصاد الوطني بأهمية حاسمة في هذا الأمر. ثانيا، مستوى التكنولوجيا المستخدمة وإلى أي مدى تحديد أنشطة الإنتاج حسب الموقع الذي تجري فيه والبيئة التي تنفذ فيها. ثالثا، إن لمستوى التنمية أثرا هاما على مدى قدرة البلدان على الاستثمار في نظمها الإحصائية ومن ثم على قدرتها على جمع الإحصاءات المتعلقة بتنمية الأرياف ودخل الأسر المعيشية التي تحترف الزراعة وتجميع تلك الإحصاءات واستخدامها.

الجلسة ٣

٣٨ - أظهرت الجلسة ٣ من اجتماع حزيران/يونيه ٢٠٠٩ لفريق واي عددا من مختلف جوانب هذه المسائل الثلاث وبيّنت أنواع التحديات التي سيواجهها استكمال الدليل،

بالتركيز على احتياجات البلدان المنخفضة الدخل. وكانت هناك أربع ورقات، إحداها تصف مشكلة قياس وفهم فقر الأرياف في أحد البلدان النامية، وهو الهند؛ وتبين ورقة أخرى استخدام الملفات والسجلات الإدارية لتحليل التغيرات الطولية في الأسر المعيشية التي تحترف الزراعة في كندا، فيما تركز الورقتان الأخريان على دراسات تشمل عدة بلدان. بيد أن الورقات والمناقشة التي تمخضت عنها ساعدت على توضيح أوجه أهمية الدليل بالفعل بالنسبة لكل البلدان والمجالات التي يمكن فيها مواصلة توسيعه وتطويره.

الورقات والعروض

تقدير فقر الأرياف: مناقشة بشأن الهند، ورقة مقدمة من شنكار تشاترجي

٣٩ - تستعرض هذه الورقة البيانات الوطنية المتعلقة بفقر الأرياف في الهند مع الإشارة إلى الدراسة الاستقصائية بالعينات على الصعيد الوطني للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وللهند تاريخ طويل من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، وتعد المنظمة الوطنية للدراسات الاستقصائية بالعينات إحدى أقدم وكالات الدراسات الاستقصائية على الصعيد العالمي. ويوفر هذا التاريخ سلسلة زمنية طويلة من البيانات المتصلة بالفقر لمختلف الولايات والأقاليم، وتقدم الورقة موجزا للطريقة التي تغير بها الفقر في الأرياف على مدى السنوات الثلاثين الماضية. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير على الصعيد الوطني، فإن الصورة متباينة على نطاق الولايات، حيث أحرز بعض الولايات تقدما كبيرا، في حين شهد البعض الآخر تراجعا. وتصف الورقة عددا من مختلف برامج الحد من الفقر، وتقدم أيضا عددا من دراسات الحالات الإفرادية التي تبين الأثر الذي أحدثته تلك البرامج. وتذهب الورقة أيضا إلى أن التوصل إلى فهم أفضل لفقر الأرياف وخصائصه العديدة يستلزم بيانات نوعية وكمية على حد سواء.

تعليل تنوع مصادر الدخل في الأرياف في البلدان النامية: تجربة مشروع الأنشطة المدرة للدخل في الأرياف، ورقة مقدمة من آنا باولا دي لا أوكامبوس وألبرتو زيزو وآخرين

٤٠ - تتناول هذه الورقة المسائل والدروس المستفادة من مشروع الأنشطة المدرة للدخل في الأرياف التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، فيما يتعلق بكل من بناء مجاميع الدخل بغرض المقارنة فيما بين البلدان، والنتائج المستخلصة من هذه العملية. وشملت القضايا الرئيسية إزاء تقدير الدخل تصنيف النهج الملائمة لتناول التكاليف، وأهمية الإبلاغ عن الضرائب والاقتطاعات في الدراسات الاستقصائية التي تجمع البيانات المتصلة بالدخل. وفيما يتعلق بتصميم الاستبيان المعتمد في الدراسة الاستقصائية، نوقشت مسائل من قبيل الاستخدام

الملائم للفترات المرجعية، والحاجة إلى جداول للمعادلة، والاتساق في الوحدات والترميز. وأخيرا، أبرزت الدروس المستفادة المستخلصة من التحليل الشامل لعدة بلدان في مشروع الأنشطة المدرة للدخل في الأرياف تنويع الدخل في الأرياف وحددت مختلف تعريفات الأسرة المعيشية التي تحترف الزراعة، التي قد تتأثر بها نتائج تحليلات الدخل.

الأسر الزراعية والأسر الريفية والأسر الحضرية غير الزراعية، ومدى انتشار الدخل المنخفض في كندا

٤١ - تحظى كندا بمصدر غني لبيانات الدخل الأسري بالنسبة للأسر الزراعية والأسر الريفية والأسر الحضرية. وتوفر سجلات الضرائب بيانات الدخل الأسري السنوية والطولية على حد سواء بالنسبة للأسر الكندية. وتستخدم البيانات المتصلة بجباية الضرائب لتوضيح أوجه التعقيد القائمة لدى مقارنة مستويات الدخل الأسري وقياس مدى انتشار الدخل المنخفض. وعندما اقتصرت العينة على الأسر المتكونة من الأزواج فقط، تميزت الأسر الحضرية بأكبر مستوى لمتوسط الدخل. غير أنه لما جرى تحليل جميع الأسر والأفراد، كان متوسط الدخل للأسر الزراعية أكبر بكثير من متوسط الدخل للأسر غير الزراعية. ويمكن أيضا لمدى تواتر الدخل المنخفض أن يتغير بحسب نوع قياس الدخل المنخفض المستخدم. وتوفر بيانات الأسر الزراعية الطولية فوائد هامة مقارنة بالبيانات السنوية بفضل تتبع نفس الأسرة لأزيد من سنة واحدة. وتكتسي البيانات الطولية أهمية خاصة لدى فحص دخل تلك الأسر التي تشغل المزارع الكبيرة والكبيرة جدا.

جمع المعلومات عن الدخل الإجمالي للأسرة المعيشية في إطار دراسة استقصائية "ذات منحى صناعي" بشأن الزراعة: المسائل المنهجية والمنظورات المستقبلية، ورقة أعدّها بِنِيديتو روكي

٤٢ - تدعو هذه الورقة إلى إدراج أسئلة عن الدخل الإجمالي للأسرة المعيشية في الدراسات الاستقصائية الزراعية التي تستخدم الملكية أو المزرعة وحدة للتعداد. وتوضح الورقة كيف يمكن أن تكون الصلات بين الأنشطة الزراعية واستراتيجية الدخل الإجمالي للأسرة المعيشية ممثلة في إطار مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. هذا النوع من النماذج يشكل وسيلة لتصنيف أنشطة الإنتاج وفقا لمعايير فنية وتصنيف المؤسسات وفقا لمعايير اجتماعية اقتصادية. ثم يأتي تحديد فئة الأسر المعيشية الزراعية نتيجة للجمع بين تصنيف صناعي وتصنيف قطاعي. ثم توضح الورقة أن المستوى المناسب لإجراء استقصاء عن هذا الربط الهيكلي (وتمثيله في نماذج) هو وحدة الإنتاج، التي تتخذ في الزراعة شكل الملكية أو المزرعة.

مناقشة واستنتاجات

٤٣ - دار نقاش واسع النطاق بشأن الورقات. واتُّفق على ضرورة تناول العديد من القضايا التي أثيرت في الطبعات أو النسخ المقبلة من الدليل، ولكن الإطار المفاهيمي الأساسي سليم وينطبق على جميع البلدان تقريباً بغض النظر عن مستوى التنمية فيها. ويبدو أن المفاهيم الرئيسية للدخل كما حددها فريق كانبيرا هي ذات صلة بالموضوع وممكن تطبيقها في طائفة واسعة من الظروف المختلفة، والمطلوب هو مجموعة أوسع من الدراسات الإفرادية والأمثلة التي توضح كيف يمكن استخدام هذه المفاهيم وتطبيقها في بلدان مختلفة. وستكون هناك أيضا على ما يبدو حاجة لمزيد من النقاش بشأن الأساليب والإجراءات الإحصائية، لا سيما تلك التي يمكن استخدامها بشكل فعال في ظروف أقل مثالية.

٤٤ - وكان هناك أيضا اتفاق على أن الورقات يمكن أن توفر الأساس لتوسيع الدليل وتطويره. ومن بين المجالات التي يمكن تغطيتها ما يلي:

- أهمية البيانات الطولية واستخدامها لدراسة ديناميات الدخل والفقر
- الربط بين المعلومات المستمدة من الدراسات الكمّية والنوعية على السواء
- الحاجة إلى وضع قائمة من المفاهيم الأساسية المستخدمة في بلدان مختلفة، مع ذكر أمثلة حيثما كان ذلك ممكناً
- مسألة معرفة ما إذا كان يتعين قياس الدخل أو الاستهلاك باعتبارهما من مؤشرات الرفاه وما يرتبط بذلك من مشاكل ذات صلة بالتعامل مع اهتمامات مثل الحوالات وتدفقات رأس المال والتغيرات في المخزونات
- دور الأطر مثل مصفوفة المحاسبة الاجتماعية بوصفها وسيلة دمج لجمع البيانات من مصادر مختلفة ولتحديد أوجه التضارب والثغرات في البيانات
- كيفية التعامل مع الاستهلاك والإنتاج الذاتيين داخل الأسرة المعيشية الزراعية وما يرتبط بذلك من مشاكل في التقييم.

الجلسة الموازية ٣ أ: قياس الأمن الغذائي والفقر الغذائي

٤٥ - تناقش الورقات المعروضة في هذه الدورة الجوانب المختلفة لقياس الفقر والأمن الغذائي والاستبعاد الاجتماعي. ويمكن ملاحظة المفاهيم الثلاثة في نفس الفرد وهناك أيضا روابط مجتمعية وإقليمية. وتبحث الورقات الثلاث مجموعة من مسائل القياس من بينها العتبات المعتمدة لتحديد عدد أو نسبة الفقراء أو الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن

الغذائي. ويربط عرض سبريان بين عتبات الفقر والحد الأدنى من الاحتياجات من الطاقة الغذائية. وشمل عرض بيينكونسكا قياس وتشخيص الفقر والاستبعاد الاجتماعي في المناطق الريفية باعتبارهما معضلتين متصلتين بهذا الأمر. وتتيح الدراسات الاستقصائية التي تجريها منظمات المجتمع المدني البولندية إمكانية قياس الفقر بصفة منتظمة سنوياً وإجراء تحليل متعدد الأبعاد كل بضع سنوات. وتبين بيينكونسكا أيضاً الاختلافات بحسب ما إذا كان الدخل أو الاستهلاك هو المعيار المستخدم. وثمة عامل هام بالنسبة للبلدان التي تعيش بها نسبة كبيرة من السكان في المزارع وهو ما إذا كان التحليل يشمل الدخل النقدي فقط أو يشمل الاستهلاك الطبيعي. والإحصاءات المتعلقة بالاستبعاد الاجتماعي معقدة والهدف من الدراسة الاستقصائية عن التماسك الاجتماعي هو جمع المعلومات التي من شأنها دعم إجراء تقييم شامل لنوعية حياة البولنديين وتحليل علاقتها بالفقر.

٤٦ - وتمّت جوانب كل ورقة مقدمة بصلة بأجزاء الدليل التي تتناول الإحصاءات الريفية. ولواضعي السياسات العامة مصلحة قوية في قياس الفقر إذ يمثل التخفيف من حدة الفقر أحد الأهداف الإنمائية للألفية. وتناقش الأجزاء المنهجية من الورقة المفاهيم التي يتعين قياسها، والأساليب الإحصائية، وعتبات الفقر. ويضفي مثال بولندا الطابع الرسمي على قياس الاستبعاد الاجتماعي ويناقش المؤشرات المجتمعية.

الورقات والعروض

المؤشرات المتعلقة بنقص التغذية والفقر الغذائي الخطير على المستوى الوطني ودون الوطني، ورقة أعدّها ريكاردو سيبريان

٤٧ - المؤشرات المعتمدة لقياس الفقر الغذائي وسوء التغذية مفيدة لفهم موضوع انعدام الأمن الغذائي على المستوى الوطني وداخل البلدان. وقد ناقشت الورقة مؤشرين هما: نسبة سوء التغذية، ونسبة الفقر الغذائي الخطير. وينبني المؤشران على المعايير الأساسية الغذائية المستمدة من بيانات استهلاك الأغذية والدخل التي تم جمعها من دراسات استقصائية وطنية عن الأسر المعيشية. ونسبة نقص التغذية هي المؤشر رقم ١-٩ من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يقوم على أساس توزيع استهلاك الطاقة الغذائية؛ ونسبة الفقر الغذائي الخطير هو مؤشر يربط نقص التغذية بالفقر الغذائي، استنادا إلى توزيع الدخل. وهذا الارتباط هو مفهوم الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية المستخدمة في منهجية منظمة الأغذية والزراعة بوصفها القيمة الفاصلة في توزيع استهلاك الطاقة الغذائية لتقدير نقص التغذية. أما خط الفقر الغذائي الخطير المستخدم لتقدير نسبة هذا الفقر هو الدخل الحيوي المقابل لتكلفة الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية، استنادا إلى نظام غذائي متوازن يعتمد على المغذيات المولدة للطاقة

التي يسهل على الفئات السكانية المنخفضة الدخل الحصول عليها. وتُستخدم في النظام الغذائي المتوازن من حيث المغذيات الكبيرة توصيات مشاورة خبراء مشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن النظام الغذائي والتغذية والوقاية من الأمراض المزمنة، جرت في جنيف في ٢٠٠٢، بوصفها النقطة المرجعية لهذا النظام. وتوضح الأمثلة نتائج كلا المؤشرَيْن بالنسبة لعيّنة من البلدان في بلدان مختلفة.

الفقر والاستبعاد الاجتماعي في المناطق الريفية البولندية: محاولة التشخيص والمعضلات المرتبطة بالقياس، ورقة أعدّتها آنا بينكونسكا ومونيكا بورافسكا

٤٨ - تأكدت أيضا بواسطة إحصاءات الفقر والاستبعاد الاجتماعي الاختلافات في التنمية الاجتماعية الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية البولندية وكذلك بين مناطق معينة من البلد. ويوضح الجزء المنهجي من الورقة أساليب القياس المستخدمة في الإحصاءات الرسمية البولندية في مجال الفقر والاستبعاد الاجتماعي، بما في ذلك تقييم المصادر الأساسية للبيانات. وتناقش بعض المعضلات المتعلقة بالمقارنة الدولية للفقر. ويقدم الجزء الثاني من الورقة تشخيصا موجزا للفقر وجوانب مختارة من ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي في المناطق الريفية البولندية، مع إيلاء اهتمام خاص لقياس مدى الفقر الذي يشمل خطوطا مختلفة للفقر. ويعيش أكثر من ثلث السكان في المناطق الريفية البولندية وتؤكد استقصاءات المكتب الإحصائي المركزي البولندي أن عُشر سكان هذه المناطق كانوا خلال السنوات القليلة الماضية معرضين لخطر الفقر المدقع. وفي عام ٢٠٠٧، كان ١٠,٥ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر الذي يقاس به الحد الأدنى للكفاف (مقابل ٤ في المائة في المدن). ولوحظت أعلى معدلات الفقر في المناطق الريفية بين العائلات التي لا معيل لها والتي تعيش على الاستحقاقات الاجتماعية غير مدفوعات التقاعد أو المعاشات التقاعدية. وثمة أيضا اختلافات في الفقر بين المناطق والخصائص الاجتماعية الاقتصادية للمناطق الريفية البولندية.

قياس نقص التغذية: تحليل مقارن بين الأساليب البارامترية وغير البارامترية استنادا إلى الدراسة الاستقصائية الزراعية لبوركينا فاسو، ورقة أعدّها موسى كابورِه لكنها لم تُعرض

٤٩ - تقارن هذه الورقة بين طريقتين رئيسيتين تُستخدمان لقياس انعدام الأمن الغذائي باستخدام بيانات من الدراسة الاستقصائية للأغذية والزراعة التي أجريت في بوركينا فاسو عام ٢٠٠٦. ويقدِّر الأسلوب البارامتري نقص التغذية بافتراض أن استهلاك الأغذية يلي توزيعا احتماليا. أما الأسلوب غير البارامتري فيقدِّر نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية انطلاقاً من البيانات الفردية. وتبيّن الورقة أن الطريقتين تتلاقيان استنادا إلى قانون

الأعداد الكبيرة. ويسمح الأسلوب غير البارامتري بتحليل شامل لوضع الأسر المعيشية من حيث نقص التغذية بواسطة متغيرات اجتماعية اقتصادية أخرى، والقدرة على رصد الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى دون الوطني.

الجلسة الموازية ٣ ب: نحو وضع مجموعة أساسية من المؤشرات

الورقات والعروض

منظور البلدان النامية: اختيار مجموعة أساسية من المؤشرات للرصد والتقييم في الزراعة والتنمية الريفية في ظروف غير مثالية وآثار ذلك على النظم الإحصائية للبلدان، ورقة أعدّها نعمان كيتا وآخرون

٥٠ - تم تلخيص المواضيع الرئيسية التي نوقشت في التقرير الأخير الصادر عن المنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية/منظمة الأغذية والزراعة/البنك الدولي تحت عنوان تتبع النتائج المحققة في مجال الزراعة والتنمية الريفية في ظروف غير مثالية: مرجع لمؤشرات الرصد والتقييم.

مؤشرات مركبة للتنمية والفقر المتعددي الأبعاد: تطبيقها على مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، ورقة أعدّها ماتيو ماتزيوتا وآخرون

٥١ - قياس التنمية أو الفقر باعتبارهما ظاهرتين متعددتي الأبعاد أمر صعب للغاية، لأن هناك مشاكل نظرية ومنهجية وتجريبية كثيرة. وتعطي مجموعة المؤشرات معلومات كاملة ولكن الطابع المتعدد الأبعاد يمكن أن يجعل قراءة النتائج وتحليلها أمرا معقدا. وقد تساعد إمكانية الحصول على قياس ذي بعد واحد يلخِّص المعلومات - من أجل جعلها واضحة وقابلة للتفسير على الفور - على تبسيط تحليل البيانات وقراءة الظواهر المعقدة على حد سواء بقدر كبير. لهذا السبب، نقترح مؤشراً مركبا جديدا وبديلا (مؤشر ماتزيوتا باريتو) يفرض، انطلاقاً من تجميع خطي، جزاءات على البلدان أو المناطق الجغرافية التي لها قيم 'غير متوازنة' للمؤشرات. ولإعطاء مثال على تطبيق مؤشر ماتزيوتا باريتو، ننظر في مجموعة من المؤشرات لقياس الأهداف الإنمائية للألفية ونقدم حاليا مقارنة بين منهجية مؤشر التنمية البشرية ومنهجية مؤشر الفقر البشري ومؤشر ماتزيوتا باريتو.

٥٢ - وكان أغلب المناقشات يتعلق بفلسفة اعتماد بدائل مختلفة لاختيار أوزان ترجيحيه لاستنباط مؤشر مركب. وحتى في استخدام أسعار السوق باعتبارها أوزاناً ترجيحية في مؤشر مركب للأسعار يُفترض أن للسعر علاقة مباشرة بقيمة المادة. وأحال المؤلفون المناقشة

إلى الملاحظة الواردة في ورقتهم، التي قدمها أ. سين الذي دعا إلى استحداث عملية ديمقراطية شفافة وشاملة لتحديد هذه الأوزان.

٥٣ - وكان من بين المقترحات الواردة في ورقة كيتا وآخرين أن اسم كل مؤشر ينبغي أن يعرِّف المتغيِّر (كالصف في الجدول مثلا) ثم ينبغي لبُعد آخر من الجدول (كالأعمدة مثلا) أن يحدد الشبكة الجغرافية التي يتعين تبيان المتغيِّر فيها (مثلا الريف، والحضر، وجميع المناطق).

الجلسة ٤: الطريق إلى الأمام من أجل تكملة الدليل

٥٤ - قُدمت ورقة أعدّها هيل وكارلسون بعنوان ''مناقشة بشأن الدليل - لمحة عن عملية استكمال الدليل''. واستنادا إلى جدول محتويات الدليل، تشير هذه الورقة إلى الفصول والفصول الفرعية التي تحتاج إلى تنقيح أو إضافة. وتم التشديد على أن الدليل، كما هو الآن، يفتقد التحليلات والاقتراحات المتعلقة بالممارسات الجيدة فيما يتعلق بالبلدان النامية. ولهذا السبب، ينبغي إضافة جزء جديد تماما إلى الدليل، يتناول المسائل الخاصة بالبلدان النامية. ولهذه الغاية، ناقشت الورقة المشاكل التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بنقص مجموعات البيانات الأساسية وبالتالي أيضا المؤشرات الأساسية، كما هو مبيّن في الاستعراض الخارجي للنظام الإحصائي لمنظمة الأغذية والزراعة وفي الورقة التي أعدّتها منظمة الأغذية والزراعة/البنك الدولي بعنوان اختيار مجموعة أساسية من المؤشرات للرصد والتقييم في الزراعة والتنمية الريفية في ظروف غير مثالية. وهذا يدعو، من ناحية، إلى توخي الحذر في التوصيات المتعلقة بمجموعة البيانات والمؤشرات، ومن ناحية أخرى، المساعدة من قبل المنظمات الدولية والبلدان المانحة للتركيز على بناء القدرات الإحصائية. وبما أن البلدان النامية ليست متجانسة، فمن الضروري التعامل مع مجموعات مختلفة من البلدان التي بلغت درجات مختلفة من التنمية الاقتصادية.

٥٥ - وفي مقدمة هذه الجلسة، استُذكر تاريخ الدليل وكذلك الكيفية التي نُظمت بها الأعمال وأُنجزت. وفيما يتعلق بتنقيح الدليل واستكماله، اقتُرح إنشاء هيئة تحرير. وإضافة إلى هذه الهيئة، ستُنجز الأعمال عن طريق إشراك:

- الموظفون المنتدبون (يمكن أن يكون مقرهم في منظمة الأغذية والزراعة أو بلدانهم الأصل) من المؤسسات الإحصائية الوطنية أو غيرها من الوكالات الوطنية التي تتعامل مع اقتصاد/إحصاءات الزراعة
- المتدرِّبون من الجامعات، ويُفضل أن يكون مقرهم في منظمة الأغذية والزراعة

- المساهمات المقدَّمة من خبراء فريق واي في صياغة/مراجعة الفصول والفصول الفرعية والدراسات الإفرادية.

٥٦ - وتم التشديد أيضاً على ضرورة أن تكون عملية استكمال الدليل مرتبطة بالاستراتيجية العالمية لإحصاءات الزراعة، التي ستتضمن توصيات بشأن المؤشرات الأساسية ومجموعة البيانات والمنهجيات التي يتعين التركيز عليها من منظور عالمي.

٥٧ - أما بالنسبة للجدول الزمني لأعمال استكمال الدليل، فقد اقتُرحت المعالم التالية:

- الاجتماع الساتلي للمعهد الإحصائي الدولي بشأن الإحصاءات الزراعية، المقرر عقده في مابوتو في آب/أغسطس ٢٠٠٩، الذي ستُعرض خلاله الاستراتيجية العالمية. وينبغي أن تكون أعمال تنقيح/استكمال الدليل منسقة تنسيقا وثيقا مع الاستراتيجية العالمية.

- اجتماع فريق واي في واشنطن العاصمة في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠١٠، الذي سينظمه كل من دائرة البحوث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي. وسيستعرض هذا الاجتماع الأجزاء المنقحة والمستكملة من الدليل (ولكن في شكل غير محرر). وهذا يعني أنه سيكون على مؤلفي الفصول والفصول الفرعية أن يقدموا إلى المحرر مساهماتهم بحلول شباط/فبراير ٢٠١٠.

- سيقدم الدليل النهائي المستكمل إلى المؤتمر الدولي الخامس للإحصاءات الزراعية الذي سيُعقد في كمبالا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٥٨ - ومن بين القضايا المقترح إدراجها في النسخة المنقحة/المستكملة من الدليل، يمكن ذكر ما يلي:

- مسائل السياسات المتعلقة بالفقر والجوع

- تعريف مجموعات البلدان

- استعراض أكثر تفصيلا لمصادر البيانات (بالنسبة للبلدان النامية، بدلاً من نقص مجموعات البيانات الأساسية)

- المنهجيات، بما في ذلك التكنولوجيا الجديدة

- جرد لحصيلة التنمية الريفية ودخل الأسر المعيشية في البلدان النامية مماثل للجرد الذي أُنجز لبلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

- دراسات إفرادية للممارسات الجيدة (الصين، والهند، والبرازيل، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وإيطاليا، وهولندا، اعتمادا على ورقات قُدمت إلى الاجتماع)
- الصلة بالاستراتيجية العالمية
- تعريف جميع أنواع المزارع والمزارع العائلية وكذلك المزارع غير العائلية

نظام لجمع البيانات يسمح باستمرار تغير بنية المزرعة والأسرة المعيشية.

٥٩ - وفيما يتعلق بالفصول المحددة المراد تنقيحها واستكمالها، اقتُرح أيضا (بالإضافة إلى ما ذكر في ورقة هيل/كارلسون) ما يلي:

الفصل الثاني	مسائل محددة في مجال السياسات تهم البلدان النامية
الفصل السادس	يشير إلى اقتراحات الاستراتيجية العالمية. وتشمل الاستشعار عن بعد وغيرها من الأدوات الابتكارية
الفصل السابع	ينبغي تنقيحه بحيث يشمل مجموعة أساسية من المؤشرات وقائمة بالمؤشرات على نحو ما ستقترحه الاستراتيجية العالمية وما هو مدرج أيضا في الورقة المعنونة ''اختيار مجموعة أساسية من المؤشرات للرصد والتقييم في الزراعة والتنمية الريفية في ظروف غير مثالية''
الفصل الثامن	إطار موحد للأسر المعيشية التي تحترف الزراعة في جميع البلدان بصرف النظر عن مرحلة التنمية التي بلغتها. وينبغي أيضا أن تُناقش بمزيد من التفصيل تعقيدات المزارع سواء كانت مزارع عائلية أو مزارع غير عائلية، فضلا عن الأنشطة المتعددة الوظائف
الفصول من التاسع إلى الثالث عشر	عملية تنقيح وإضافات ومعلومات مستكملة للبلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بالضعف والمخاطر بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض، ومؤشرات الاستهلاك، والمنظور الجنساني، وسياسات الإسكان من أجل التنمية الريفية.

اجتماع مصغَّر للجنة التوجيهية

٦٠ - كانت الجلسة الختامية لاجتماع فريق واي جلسة عمل مصغرة للمؤلفين المحتملين للدليل المنقح وملحقه للبت في الخطوات المقبلة وتنظيم الأعمال.

٦١ - وذُكر أن دائرة البحوث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية ستتولى أمانة اجتماع فريق واي وتنسيق شؤون اللجنة التوجيهية، لأنها ستستضيف

اجتماع فريق واي الثالث في عام ٢٠١٠، وربما كان ذلك بمساهمة من دائرة الإحصاءات الزراعية الوطنية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

٦٢ - واتُّفق على تشكيل لجنة توجيهية وهيئة تحرير من أجل الإشراف على الأعمال المتعلقة بالدليل المنقح وملحقه.

٦٣ - وستضم هيئة التحرير بيركلي هيل في منصب رئيس التحرير ومحرر الدليل المنقح؛ وغراهام إيل في منصب محرِّر ملحق الدليل.

٦٤ - وستستضيف منظمة الأغذية والزراعة، بوصفها وديعة الدليل، الدليل المنقح وملحقه في موقعها على شبكة الإنترنت.

٦٥ - وينبغي أن تبدأ أعمال تنقيح الدليل بمجرد أن يتفق الفريق التوجيهي على الفصول التي تحتاج إلى تنقيح ويباشر المؤلفون صياغة أجزاء/فصول معيّنة.

٦٦ - وتشمل الإجراءات والخطوات المقبلة ما يلي:

- سترسل منظمة الأغذية والزراعة إلى دائرة البحوث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية جداول المحتويات الأولية التي تتضمن المواضيع الجديدة في كل من الدليل المنقح وملحقه لتعميمها مرة أخرى على اللجنة التوجيهية.
- ستعمِّم منظمة الأغذية والزراعة أحدث نسخة إلكترونية من الدليل في شكل مايكروسوفت وورد (doc.) على المؤلفين، حالما يتم تحديدهم.
- ستقوم منظمة الأغذية والزراعة بصياغة وتعميم التقرير النهائي للاجتماع بحلول ١٠ تموز/يوليه وستعمِّمه على الفريق للحصول على مشورته وتعليقاته قبل نشره وستقدم تقريرها إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة.
- ستطلب دائرة البحوث الاقتصادية تأكيدات خطية للالتزامات الطوعية بصياغة أجزاء/فصل من الدليل المنقح وملحقه بحلول الأسبوع الثالث من تموز/يوليه.
- ستطلب دائرة البحوث الاقتصادية ترشيح مسؤول تنسيق في كل مؤسسة عضو في اللجنة التوجيهية.
- ستقوم دائرة البحوث الاقتصادية، بالتشاور مع منظمة الأغذية والزراعة/البنك الدولي، بصياغة مقترح يربط بين أعمال فريق واي والاستراتيجية العالمية وخطة عمل مؤقتة وميزانية لتُعمم على اللجنة التوجيهية قبل أن يجري تقديمها في مؤتمر الاجتماع الساتلي الذي سيُعقد في مابوتو في آب/أغسطس ٢٠٠٩.